الفصل السادس

الحياة العملية

بعد أن تغسل وجهك، وتحتسي قهوتك الصباحية، تنطلق على مدار اليوم لتمارس أدوار ووظائف تقوم ببناءك أو ربما هدمك، لكن الأكيد أنها تترك أثرًا في شخصيتك، من هذا المنطلق كانت أهمية أن نتعرف على الحياة العملية الإسرائيلية، بدءً من التعليم والعمل، وصولاً إلى الأزمات الاقتصادية من فقر، ونقص في الخدمات، وانتشار للتلوث.

التعليم

«لأن حكماءنا يقولون لا تقضم من الطعام أكثر مما تستطيع مضغه!»، فإن النظام التعليمي الإسرائيلي يسير وفق أسس معينة، هكذا علق أحد المدرسين الإسرائيليين حين طُلب منه تبرير تدريس مواد معينة دجون غيرها، فقال: «إننا نركز على التعاليم الدينية، وندرس التاريخ اليهودي، وإن كنا نُدَّرِس بعض المواد العلمانية، مثل الحساب، والجغرافيا، وتحسين الخطوط، ولكننا لا نُدَّرِس العلوم الطبيعية». وعند سؤال المدرس عن حصص التدريب المهني، قال، مشيرًا للعرب الذين يعتلون السقالات: «ولماذا خلق الله إذن هؤلاء القوم؟!»[1].

(١) الحاجري، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠.

مدرسة ياديشية

يقتضي قانون التعليم في الكيان الصهيوني بأن على كل الأطفال الإسرائيليين قضاء سنوات التعليم. يبدأ التعليم الرسمي في المدرسة الإبتدائية (من الصف الأول حتى السادس)، ويستمر في المدارس الإعدادية (من الصف السابع حتى التاسع) والمدارس الثانوية (من الصف العاشر حتى الثاني عشر). وتنقسم المدارس إلى أربع مجموعات: مدارس رسمية يدرس فيها غالبية التلاميذ، ومدارس رسمية دينية ترتكز على الدراسات اليهودية والتقاليد والطقوس الدينية، ومدارس عربية ودرزية، حيث يتم التعليم باللغة العربية، ومدارس خاصة التي تعمل تحت إشراف هيئات دينية دولية مختلفة.

بهذا هناك أنواع من المدارس الدنيوية وأخرى دينية تُسمى تلمودية، وتعتمد مناهج الأخيرة على الديانة اليهودية، وليس لها صلة بالأيديولوجية الصهيونية، ومع ذلك تعترف الدولة بالشهادة التي تمنحها المدرسة الدينية لخرِّجيها، وتقدم الحكومة لها الدعم المالي، كما تدعم سيارات الأوتوبيس، التي تقل التلاميذ إلى منازلهم، ووجبة الغذاء الساخنة، حيث تستمر الدراسة حتى الساعة الرابعة بعد الظهر، على الرغم من أن المدارس العلمانية الأخرى تغلق أبوابها في الساعة الواحدة، ويدرس التلاميذ الكبار حتى الساعة السادسة مساءً [1].

(١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

تقوم بعض المدارس الثانوية بتوفير مناهج تخصصية تؤهل الطالب للحصول على دبلوم في فروع مهنية مختلفة، إلى جانب شهادة الدراسة الثانوية أو بدلاً منها. أما المدارس العسكرية الإعدادية فهي تعمل في إطارين مختلفين: القيام بتأهيل جنود للخدمة الدائمة في جيش الدفاع الاسرائيلي، والقيام بتاهيل فنيين في مجالات معينة يحتاج إليها جيش الدفاع. وكل من هذين الإطارين هو مدرسة داخلية، ويتم استقبال بنين في الإطار الأول، أما الإطار الثاني فبنات وبنين.

هناك، أيضًا، المدارس الدينية العليا، ومعظمها مدارس داخلية منفردة للبنين وللبنات، تشمل مناهج موسعة في الدراسات الدينية إلى جانب التعليم العلماني، وتؤكد على الحفاظ على تعاليم الدين والتقاليد وعلى طريقة الحياة اليهودية. وهناك مدارس ذات نمط شمولي، توفر فرصة دراسة مهارات مهن متعددة، مثل المحاسبة والفندقة، والطباعة، والميكانيكيا، وغيرها[1].

أما بالنسبة للجامعات، فشهدت (إسرائيل) ثورة تعليمية، في ١٩٩٢، فأنشئت العديد من الكليات الحكومية، ليصبح لدى الكيان الصهيوني ٢٢ كلية حكومية، تضم ٧٧ ألف طالب، لكنها عاجزة عن عمل ما كانت تتوقعه (إسرائيل)، وإن قامت تلك الجامعات بتوريد الكثير من الطلبة لسوق العمل. ومن الجامعات الإسرائيلية «التخنيون»، أي معهد الهندسة التطبيقية، الذي تأسس عام ١٩٢٤،

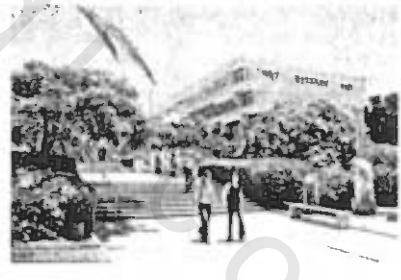

جامعة تل أبيب

(١) المدارس الابتدائية والثانوية،
http://www.altawasul.net/MFAAR/this+is+israel/education/primary+and+secondary+education.htm، ٢٠٠٨/٦/٤.

ويضم كلية للطب وكلية للعلوم الطبيعية. هناك، أيضًا، الجامعة العبرية في القدس، وقد تأسست عام ١٩٢٥، وتحوي كليات الفن والتأريخ وعلم الحيوان. معهد آخر هو «فايتسمان للعلوم»، تأسس عام ١٩٣٤، واطلق عليه اسم الدكتور حاييم فايتسمان، أول رئيس لـ(دولة اسرائيل)، وبروفسير كيمياء مشهور. ويعتبر المعهد اليوم مركزًا لأبحاث الفيزياء والكيمياء والرياضيات والعلوم الطبيعية لطلبة درجة الماجيستر أو درجة الدكتوراة. جامعات إسرائيلية أخرى، مثل جامعة بار ايلان، وجامعة حيفا، وجامعة بن غوريون. كما توجد الجامعة المفتوحة، التي تأسست عام ١٩٧٤، متبعة النموذج البريطاني[١].

بشكل عام أكدت صحيفة «هاآرتز» الإسرائيلية أن ميزانية التعليم للطالب في (إسرائيل) من أعلى الميزانيات في العالم، إلا أن إنجازات الطلاب ضعيفة، بالمقارنة مع الدول الأخرى. وتلعب رواتب الأساتذة القليلة دورًا هامًا في ذلك[٢].

يشهد الوسط التعليمي عدة مشكلات منها تعاطي ٤٥٪ من طلبة المدارس للكحوليات والمخدرات وفقًا لإحصائية ٢٠٠٧ لمنظمة الصحة العالمية، وبهذا فقد زادت النسبة ١٠٠٪ على مدار الاثنتى عشر عام الماضية، وما يقرب من نصفهم ينتمون للمرحلة العاشرة في المدرسة.

مشاكل أخرى، مثل التي ذكرها إنشيل ببر المراسل السابق لصحيفة «هاآرتز» لشؤون التربية والتعليم من أنه هناك نظرة جماهيرية متدنية إلى المعلمين حوّلت

---

(١) التعليم العالي،

http://www.altawasul.net/MFAAR/this+is+israel/education/higher+education.htm، ٤/٦/٢٠٠٨.

(٢) ماير، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

تنظيمات المعلمين إلى هدف سهل التحطيم. كما تحدث البروفيسور إليعيزر شبيد عن المدرسة التي لا تستطيع تقليص الفجوات التي تخلّفها السياسة الاقتصادية والخصخصة والأكدمة الذين قوضوا الجهاز التربوي برمّته [1].

وبهذا يتعرض المدرسون لضغوط تدفعهم لترك عملهم، كما ذكرت «هاآرتز» من أن مدرس من بين كل أربعة مدرسين يترك التدريس، بعد عدم واحد من التحاقه بالعمل. وأكد مكتب الإحصاء الموضوع بإحصائيته التي أثبتت أن حوالي سبعة آلاف مدرس يتركون المدارس، سنويًا.

ران ڤريز رئيس إتحاد مدرسي المدارس الثانوية

لتختلف بذلك النسبة عما كانت عليه عام ١٩٩١، حيث كان يترك فقط ٩,٦٪ من المدرسين النظام التعليمي. وبقدوم ٢٠٠٢ ارتفعت النسبة إلى ٨,٨٪، مما أدى إلى حدوث قصور في المعلمين في مواد العلوم، واللغة الإنجليزية، وذلك سواء في المدارس الدينية أو العادية.

يُتوقع الزيادة في نسب المدرسين المستقيلين، بسبب ما يواجهونه من مشاكل مادية، وقلة رواتبهم، لينتج عن كل ذلك العديد من الاضرابات، على مدار ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والتي حدثت دون جدوى، حتى قام اتحاد مدرسي المدارس الثانوية، بعمل أكبر إضراب، في أوائل أكتوبر ٢٠٠٧، وعرضوا مطالبهم التي طالبت بزيادة الرواتب ٢٠-٢٥٪، وتحسين أوضاع العمل، وتقليل

(١) بامبي شيلغ، <http://www.albyan.net/acheret/issues/issue25.htm>، ١٠/١/٢٠٠٨.

عدد الطلبة في الفصل، وصرف مكافآت للطلبة المعاقين، كما طالبوا بإستعادة ساعات التدريس التي تم اقتطاعها في الماضي. وأمام ذلك أعلن وزير التعليم أن المدرسين بذلك ينسحبون، فعليًا، من المشاركة في قمة التعليم المعقودة، آنذاك، لتحسين أوضاعه، والتي أُنفق عليها ٥ بلايين شيكل، وبدلاً من استغلال هذه النافذة المتاحة، ينسحبون، ويعلنون إضرابهم.

إضراب المدرسين

مع نهاية ٢٠٠٧ أثبتت إضرابات المدرسين عدم جدواها، حيث أعلن أولمرت أنه لا توجد نقود لتحديث نظام التعليم خصوصًا بعد ما تم إنفاقه على الحرب اللبنانية الأخيرة. وأضيف لذلك مشكلة جديدة على إثر إعتزام وزير التعليم -لحاجته لتوفير مصادر مالية للإرتقاء بأوضاع التعليم- بتسريح ٥٠٪ من معلمي اللغة العبرية للمهاجرين الجدد، وهي العملية التدريسية التي تتم في فصول ليلية للكبار لإدماج المهاجرين الجدد في المجتمع عبر تعليمهم العبرية. وأمر الوزير في مطلع ٢٠٠٨ بإغلاقها.

الطلبة، أيضًا، يقومون بإضراباتهم، حيث قام مئات من الطلاب الجامعيين، في يوم الثلاثاء الموافق ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧، بالاحتجاج أمام بيت رئيس الوزراء في القدس، وأنضم إليهم أساتذة الجامعات، ومدرسي المدارس الثانوية، مطالبين بمقابلة أولمرت، ليقدموا له مطالبهم لإعادة البليون شيكل إلى ميزانية وزارة التعليم، بعد أن أقتطعها من ميزانية التعليم، والتي ترتب عليها رفع مصاريف التعليم. وهتف أحد أساتذة الجامعة: «وجود الطلبة مرادف للمعرفة، والمعرفة تعني القوة، وهذا ما تخشاه الحكومة».

على أثر هذا الاحتجاج، قبضت الشرطة الإسرائيلية على ثلاثة طلاب جامعيين - من بينهم رئيس إتحاد طلبة جامعة تل أبيب- لاقتحامهم مكاتب الجامعة في شمال تل أبيب، رافعين شعار: «استقالة أولمرت»، وتم إصابة أحد المسئولين الجامعيين، أثناء محاولته دخول الجامعة.

فقام الطلبة على أثر ذلك، بالتجمهر أمام الجامعة، رافعين شعاراتهم، وأعلامهم، وتوقفت حركة المرور.

يقول عن ذلك أحد الطلاب: «يا أولمرت لدينا طلب صغير: أستقيل. لقد آذيت النظام التعليمي، وسوف نؤذيك سياسيًا». وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية، في شهر مايو، أي بعد ٣٧ يومًا من الإضراب، قررت فيه الحكومة إعادة البليون شيكل- أي ٢٥٠ مليون دولار- إلى مراكز التعليم العالي، مرة أخرى.

الإضراب الطلابي

غالبًا ما تكون ميزانية التعليم سببًا لإثارة غضب الطلبة، مثل إضراب ٢٠٠٨، الذي أدى إلى تأخير بداية العام الدراسي، مما جعل وزيرة التعليم، يولي تامير تقول: «لو لم يبدأ العام الدراسي بعد، فذلك سيعني كارثة»، حيث كانت تخرج جموع الطلبة الغاضبين في شاحنات تعطل الطريق السريع خاصة في ساعات الذروة، إلى أن تم حل الأزمة في نهاية أكتوبر ٢٠٠٨ برضوخ أولمرت واعطاءه ١٢٥ مليون دولارًا، كدعم إضافي للجامعات، و١٤ مليون دولارًا للتطويرات والتحسينات. ويبدأ العام الدراسي في ٢٠٠٨ متأخرًا.

لا تسير الوقفات الاحتجاجية دائمًا، بشكل سلمي، بل أحيانًا تأذي الشرطة الطلبة، حتى لو شاركوا في المظاهرة، تحت إشراف معلميهم.

كان ذلك في فبراير ٢٠٠٧ حين هجمت الشرطة الإسرائيلية -المكونة من أكثر من ستة آلاف جندي- بجيادها على المتظاهرين العُزّل، في «عمونا»، شمال رام الله. وجرحوا العديد من الأطفال، والنساء، والشباب كما أصيب اثنان من أعضاء الكنيست. وذكرت العديد من الصحف ما قالته إحدى الفتيات، وهم يضربونها «لماذا تضربونني؟!، أنا يهودية!». وما أثار الشك في أن أولمرت خطط لذلك الهجوم، سلفًا، هو الوجود المسبق لسيارات الإسعاف في المكان التي استقبلت الجرحى من الطلبة، وحتى الحاخامات المصابين!

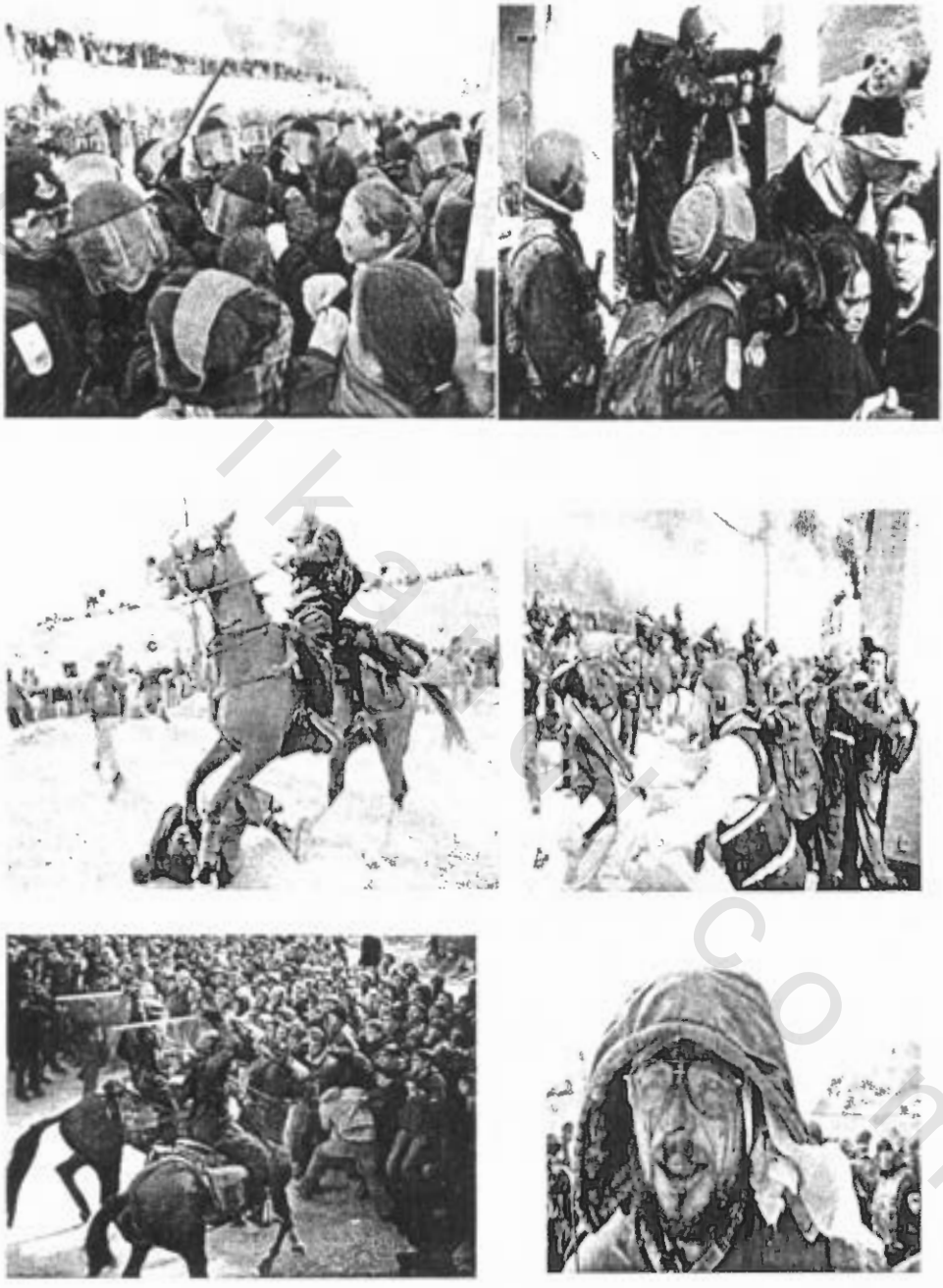

صور تطاول الشرطة على الطلبة في «عمونا»

قد تحصل المرأة على نصيبها، هي الأخرى، من الاضطهاد في النظام التعليمي، كما كتبت جريدة «هآرتز» عن اعتقادات بعض الحاخامات بأن التعليم الأورثوذكسي للفتيات يسير على حساب تعليم الصبيان، الذين يدرسون، طوال حياتهم، التوراة، بينما مدارس الفتيات منفتحة أكثر، تعدهن لمواجهه المسئوليات العائلية، وكسب عيشهن، كما يكمل الكثير منهن تعليمهن بالحصول على بكالريوس في العلوم الدينية من المعاهد اللاهوتية، ليقمن بالتدريس في تلك المدارس. وبهذا يكن مستقلات أكثر من الرجال، الذين يغلقون عليهم عالم التوراة، ويعزلوهم فيه، مما يؤدي لتكديس القوة في يد المرأة.

فناء مدرسة بنات إسرائيلية

بهذا تَدَخَل المجلس الحاخامي لرفض هذا الموقف، وقرر تحجيم هذه الإمكانيات المتاحة للمرأة، في أوائل ٢٠٠٧، حين فرض الكثير من القيود على دراسات النساء في المعاهد اللاهوتية. فلأنهن يأخذن وقتًا طويلاً في الدراسة، لإرتباطهن بالزواج، والحمل، ومسئوليات الأسرة، قرر المجلس أن يحصلن على أجازة عامين فقط، عند الزواج، وذلك بعد العام الثالث. لتصبح نتيجة هذا القرار تدمير الحلقة الاقتصادية باسم الغيرة على الدين، خصوصًا وأن المرأة هي مصدر الرزق الرئيسي، وهذا البكالريوس يُعتبر مدخلاً لرفع رواتبهن!

يمتد، أيضًا، الاضطهاد للطلبة العرب في الكيان الصهيوني، وأبرز وأحدث هذه الاضطهادات ما قامت به كلية الطب: جامعة تل أبيب، وفقًا لتغطية صحيفة

«يديعوت أحرونوت» للحدث، من السماح للطلبة الذين تخطوا العشرين من عمرهم فحسب بالالتحاق بالكلية، وهذا القرار يعني شيئًا واحدًا، وهو تقليل عدد الطلاب العرب في الجامعة.

فالشباب العرب يُعفى من الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، وبالتالي يكمل دراسته مباشرة في الجامعة، ولا يكون قد بلغ، بعد، سن العشرين وبهذا لن يلتحق بها، إلا من سينتظر عامين. وتمثل كلية الطب أكثر الكليات التي يُقبل عليها الطلاب العرب، حيث مثلوا ٤,٤٪ من طلبة الكلية، في الوقت الذي يمثلون ١٩,٧٪ من التعداد السكاني في (إسرائيل).

يتجه العرب إلى تلك الكليات لتُمكنهم من العمل، فيما بعد بشكل مستقل، مثل المحاماة، والمحاسبة، والصيدلة، وبالفعل أثبتوا قدراتهم في هذه المجالات.

هذا الموقف العنصري من العرب لن يستطيع قادة الكلية تبريره، بحجة ميزانية التعليم، وبأن الكلية حرة في شئونها الأكاديمية، لأنه قرار واضح الأبعاد، ولن يصلحه أي قرار آخر يحاولون من خلاله دعم العلاقات الإسرائيلية العربية، مثل أن يصدر الكنيست قراره لأول مركز أكاديمي يدرس اللغة العربية خارج البلدان العربية، لتجعله جسر بين الإسرائيليين و(جيرانهم العرب)، كما يزعمون، ليقوم بأبحاث في أفرع اللغة العربية، من نحو ومفردات!

كما تُمنح فرص للتعليم، هناك فرص أخرى للعمل قد تمنح أو تحجب في (إسرائيل)، وعلى أساس ذلك تروج صناعات وتبور أخرى.

◆ ◆ ◆

العمـــل

الفلافل على الطريقة الإسرائيلية، ليست مجرد دوائر متراصة في طبق حديدي، بقدر ما هي معركة أخرى يدخلها الإسرائيليون لإثبات انتماءها إليهم، ليعلنون أن طهي الطعمية وظيفة إسرائيلية قومية!

أوضح بيان مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن عدد العاملين في الكيان الصهيوني، خلال منتصف ٢٠٠٧، كان ٢,٨ مليون عامل، منهم ٦٩ ألف عامل أجنبي، و١٩ ألف فلسطيني، ليكن متوسط دخل الفرد، خلال يوليو ٢٠٠٧، عبارة عن ٧,٩٢٢ شيكل، أي ما يعادل ١,٩٧٠ $، ورغم كبر الرقم البادي، فإنه لا يعني سوى انخفاض متوسط دخل الفرد.

رتب البيان العاملين، حسب رواتبهم، فجاء في المرتبة الأولى العاملون بشركات الكهرباء، وشركات المياه، بمتوسط دخل ٤,٦٤٤ $، ثم العاملين بالقطاع المالي، ٣,٧٦٠ $، وفي المرتبة الثالثة العاملون بالقطاع العام، ٢,٩٨٣ $، وفي نهاية القائمة جاء العمال الأجانب، ١,٠٨٣ $، والجرسونات بمتوسط ٩٠٥ $.

وفي أكتوبر ٢٠٠٧ أنخفض متوسط الرواتب، وبلغ ٧,٥١٤ شيكل، كما بلغ متوسط أجور العمال الأجانب ٤,٣١٨ شيكل وأظهرت الأرقام أن عاملي شركتي الكهرباء والمياه في المرافق العامة يحصلون على معدل أجر ١٧٥٠٠ شيكل شهريًا، بينما يحتل مستخدمو الخدمات والمطاعم أدنى راتب، وهو بمعدل ٣,٦٧٠ شيكل شهريًا.

كان من المفترض النظر في قرار برفع الحد الأدنى للرواتب، إلا أنه في ديسمبر ٢٠٠٧ صوّت أعضاء الكنيست، وقرروا تأجيله حتى يوليو ٢٠٠٨ لما يتطلبه من

ملايين الشيكيلات لقطاعات العمل المختلفة، ورغم ذلك صوَّت البعض ضد تأجيل القرار بدعوى أن ذلك التأجيل يعد إنتهاكًا لوعد الحكومة للشعب، مما أضاف جانبًا آخر لمشكلة الرواتب التي كثيرًا ما تسبب إضرابات، مثل ما قام به عمال الدفن من رفضهم للقيام بعملهم مما أدى لعدم دفن مجموعة من الموتى!

«ولا يُحصل معظم الإسرائيليين رواتبهم الشهرية على نحو مباشر، ذلك أن النقود تذهب، مباشرة، من صاحب العمل إلى حساب العامل في البنك، الأمر الذي يؤدي إلى تسهيل استخدام وسيلة واحدة، أصبحت شائعة جدًا في إسرائيل: وهي السحب على المكشوف من الحساب الجاري الشخصي، ومعظم الإسرائيليين يعيشون في ظل أرصدة سلبية دائمة في حساباتهم الخارجية، حتى أن رواتبهم لا تفعل أكثر من تسديد جزء من ديونهم»[1].

ربما يرجع سبب ذلك إلى أن رواتبهم لا تكفيهم، نظرًا لما يتحملونه من نسبة ضرائب عالية، تتعدى معدل منظمة التعاون الاقتصادي. فبشهادة وزير المالية الإسرائيلي، الضرائب تتصاعد فوق إمكانية دخل الإسرائيليين، مما يؤدي لاعتماد ٨٠٪ من الضرائب على ٢٠٪ فقط من العاملين، وأدى ذلك لإعفاء ما يقرب من نصف العاملين الإسرائيليين من دفع الضرائب، لأن دخولهم لا تكفي لدفعها، كما تم إعفاء أكثر من نصف النساء العاملات، اللاتي لا يمتلكن ما يكفي من المال. ووفقًا لتوقعات وزارة المالية الإسرائيلية، فإجمالي حاصل ضرائب سنة ٢٠٠٨ سيكون ٨,٥ بليون $، بعد أن كان ٥٧ بليون دولارًا في عام ٢٠٠٦.

«وتتدخل سلطات الضرائب بشكل أو بآخر، في العائد من الرزق، ففي كل يوم تكتب الجرائد الإسرائيلية تقارير عن قيام سلطات الضرائب الحكومية باقتحام

(١) ماير، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠.

مشروع تجاري أو آخر، من أجل الإستيلاء على الملكية أو النقود، وذلك لأن هذا الضحية قليل الحظ كان يتلاعب في تقدير حجم الضرائب. وعلى سبيل المثال، ففي إحدى المرات جرى تعطيل حفل زفاف، حينما قام مسئولون في سلطة الضرائب بإلقاء القبض على قائد الفرقة الموسيقية، ومتعهد تقديم الطعام، ومديري القاعة، حيث كان يُقام حفل الزفاف، والسبب في ذلك هو عدم دفع الضرائب!» .

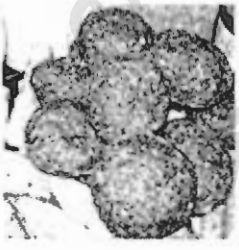

«تعتبر عربة الفلافل هدفًا آخر مفضلاً عند سلطات الضرائب الإسرائيلية. وساندويتس الفلافل وجبة غذائية في إسرائيل، مثل ساندوتش السجق الساخن، أو الهامبرجر في الولايات المتحدة الأمريكية...وساندويتش الفلافل يكلف حوالي ٧٥ سنتًا، وأصحاب عربة الفلافل يضعون نقودهم، بإهمال، في درج، وليس في ماكينة تسجيل المدفوعات النقدية، ويمتنعون عن تسجيل مبيعاتهم، وهم يتعاملون على أساس الكمية. ومن المزعج جدًا بالنسبة لهم كتابة إيصال في كل مرة يبيعون فيها. وتمارس الحكومة الإسرائيلية ضغوطًا لحمل أصحاب عربات الفلافل على استخدام ماكينة تسجيل المدفوعات النقدية، التي توفر سجلاً عن المبيعات، وبالتالي تقدم لسلطة الضرائب سجلاً للتدقيق»[1].

بالإضافة للفلافل هناك تجارة أخرى مربحة، ذكرتها صحيفة «يديعوت أحرونوت»، وهي الحمامات العامة «المساج»، حيث أظهرت دراسة أن هناك ٢٢٠ حمام بخار في (إسرائيل)، وأن الحمام السويدي هو أكثرهم شعبية، وقد أزداد أعداد الحمامات، على مدار الأعوام الأربعة الماضية، مع ظهور حوالي ١٣٠ حمام خاص،

(١) المصدر نفسه، ص١٦٢-١٦٣.

و٨٠ حمام في فندق، وعشرة منتجعات. وتوصلت الدراسة إلى أن ٦٥٪ من مستخدمي هذه الحمامات، نساء، وأغلبهم من الطبقة المتوسطة.

أما عن صناعة الخمور الإسرائيلية، فإنها تأخذ موقعًا لدرجة أنها تخرج لتغزو أسواق الشرق الأقصى، حيث تم عرض -تحت شعار «النبيذ الإسرائيلي، تذوق من أرض التوراة»- ١٢ نوعًا من الخمور الإسرائيلية، خلال سيمنار، أنعقد في كوريا، في مارس ٢٠٠٧. وكانت أنواع الخمور هي :

Yatir، Barkan، Binyamina، Chilag، Suson Yam، Carmel، Castel، Efrat، Emek Haela، Harei Galil، Recanati and Ramat HaGolan. .

ومثلت كوريا خطوة مهمة بالنسبة للكيان الإسرائيلي نظرًا لارتفاع أسعار الخمور بها، وهي الدولة التي تستورد أكبر كمية خمور في آسيا، بقيمة ٦٠ مليون دولار. وأهم الخمور رواجًا في اليابان هو النبيذ الأحمر، نظرًا لشيوعه في آسيا كلها، لبعض فوائده الصحية.

حدث مماثل كان في اليابان، حيث تم تقديم الخمور الإسرائيلية ضمن معرض للطعام أقيم فيها، بالقرب من العاصمة طوكيو، وقدم ١٥ تاجرًا خمرًا إسرائيليًا، تجاور مع ذلك عرض آخر للخمور الإسرائيلية داخل السفارة الإسرائيلية بطوكيو.

يتوافق هذا الوضع مع تقرير معهد التعاون الدولي عن الصادرات الإسرائيلي بأن عدد المصدرين الإسرائيليين تزايد، عام ٢٠٠٦، في الولايات المتحدة الأمريكية، بنسبة ١١٪. وتزايد بالنسبة نفسها الصادرات الإسرائيلية في دول شرق أسيا وأستراليا، خاصة في سوق الجواهر.

تصب كل هذه الأنشطة والتعاملات في محور الحياة الاقتصادية الإسرائيلية، التي وضعها تقرير صحيفة «وول ستريت»، عام ٢٠٠٧، في المرتبة ٣٧، في قائمة

الاقتصاد الحر في العالم. وبهذا الرقم يصبح الكيان الصهيوني في مقدمة الدول ذات الاقتصاد الحر، وسط بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جاءت البحرين في المركز التالي، بعد (إسرائيل) على أثر حصولها على درجة ٤٠ ,٦٨، بينما درجة (إسرائيل) هي ٦٨،٤٢. وتوصل التقرير إلى أن الشرق الأوسط ثاني أسوأ منطقة اقتصاديًا، حيث تتراجع، وتختل فيها نسبة الصادرات إلى الواردات، وليست لديها ديناميكية في الحركة الاقتصادية. وأن ذلك بسبب لعنة المنطقة، لإمتلاكها لمصادر بترول كثيرة، أعمت شعبها وركزت خبرته في الفقر والغنى.

أما ليبيا، وإيران، وسوريا، فوصفها التقرير بأنهم ذوات اقتصاد مقموع، بينما الجزائر، ومصر، واليمن، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، اقتصادها غالبًا غير حر. وعلى العكس، جاءت الإمارات العربية المتحدة، وتونس، ولبنان ليعتبرهم التقرير متحولين من الاقتصاد غير الحر إلى الحر المعتدل.

وكانت هونج كونج على القمة، للعام الثالث عشر، على التوالي، وتلتها سنغافورة، ثم أستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، ونيوزيلاندا.

لم تنته بذلك الدراسات التي تعطي للكيان الصهيوني قيمة اقتصادية ، وسط أقطار الشرق الأوسط، فذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن صناعة الطائرات في الكيان الصهيوني سجلت نسبة أرباح كبرى، في ٢٠٠٦، تجاوزت المائة مليون دولار، بالمقارنة بـ٢٥ مليون دولار، لعام ٢٠٠٥ و٥ مليون دولار، لعام ٢٠٠٤.

لا يجب إغفال أن ارتفاع نسبة مبيعات الطائرات يرجع للحرب التي شنها الكيان الصهيوني على لبنان، كما أدى ذلك لرفع سعر التذاكر، بناء على ارتفاع سعر

البترول، لتتكلف الرحلة القصيرة ١٠ دولار للفرد الواحد. والرحلة إلى أوروبا ١٦ دولار، والرحلات الأطول ٣٠ دولار. واستمر ارتفاع تذاكر رحلات الطيران القومية؛ شركة العال، حتى وصلت الزيادة لـ ٥١٦ دولار، في سبتمبر ٢٠٠٧.

رغم الكثير من المشاكل الإسرائيلية الاقتصادية، التي تجعلها تعاني من نسبة فقر، فإن الدراسات العالمية تهتم بها. وتضع تل أبيب في المرتبة ١٠٥، في قائمة صاحبة أفضل مستوى معيشي، وحمام سباحة في العالم، لعام ٢٠٠٧. وهي المرة الثانية التي تحصل فيها (إسرائيل) على هذا المركز. أما بالنسبة لمستوى الرعاية الصحية، والطبية، ونسبة التلوث، كانت تل أبيب في المركز الـ٨٤، والقدس في المركز ٧٣، وهو ما يضاف إلى نسبة الفقر الموجودة في المجتمع الإسرائيلي ليصنع صورة أخرى غير التي عرفناها!.

◆◆◆

الفقـــر

إعلان للتبرع للأطفال! هكذا يبدأ احتفال الإسرائيليين بأعيادهم عبر الرسائل التي ترسلها الجمعيات والصحف للتبرع للأطفال الفقراء، الذين يبلغ عددهم ٧٧٥,٤٠٠ طفلاً -أي حوالي ٣٥٪- تحت خط الفقر. فالفقر يتزايد بين الأطفال، بينما يقل بين البالغين.

إعلانات صحيفة «هآرتز»

أشار التقرير السنوي للفقر الصادر عن معهد الرعاية الوطنية الإسرائيلية، إلى أنه ١٦٣٠,٠٠٠ مليون إسرائيلي، يعيشون تحت خط الفقر، وأن مواطن من بين أربعة مواطنين يعاني من الفقر، وأنه تزايد بنسبة ٤٠٪، على مدار الأعوام الستة الماضية.

حدث ذلك التدهور بناء على الخطة الاقتصادية، التي تم العمل بها عام ٢٠٠٣،حين تقدم بنيامين نتنياهو بخطة اقتضت تخفيض الضرائب، فأعلن عامير بيرتس أن هذا البرنامج سيصنع كارثة، وسيزيد نسبة البطالة، من ١١٪ إلى ١٥٪، كما سيزيد من معدلات الفقر، فقدم خطته المضادة، التي شملت زيادة الضرائب، والرسوم الإلزامية، والإنفاق الحكومي المتزايد.

لكن خطة نتنياهو هي التي طُبقت، فخُفضت الضرائب، التي وظفها بشكل إيجابي في (إسرائيل). فمع بدء النمو الاقتصادي في ٢٠٠٤ تم تقوية موقف العمالة، مما أوقف البطالة عند حدها، فأنخفضت إلى ٨,٥٪، في عام ٢٠٠٥، الذي ألتحق فيه ٢٥٠ ألف إسرائيلي بالقوى العاملة، وزادت الرواتب، أيضًا، وقل الفقر. وتمنى وزير الدفاع عاميير بيرتس أن يكون الوضع في المستقبل أكثر إيجابية، لو نجحت (إسرائيل) في رفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات.

وحاليًا ١٢٩ ألف أسرة هي التي تعيش على الإعانات وهي ٢,٠٠٠ شيكل، بينما الحد الأدنى للرواتب ٣,٥٨٥ شيكل! وخلال عام ٢٠٠٣ كان عدد تلك الأسر التي تتلقى إعانات حوالي ١٥٥ ألف أسرة.

في ٢٠٠٧ أصدر رئيس الوزراء قرارًا حيال ١١٩ أسرة، وهي عائلات الجنود القتلى، فأمر بتعويضهم، أخيرًا، بشكل متساوٍ، بصرف النظر عن مستوى دخلهم. وقد كافحت تلك الأسر، لسنوات، كي تحصل على معاش متساوٍ، ومحدد من الدولة. وخصصت وزارة الدفاع ٥٠ مليون شيكل لصالح تنفيذ هذا القرار.

هؤلاء الفقراء، الذين تحاول الحكومة إنقاذهم، يعانون أشد معاناة، كما كتب المحامي أريان وينتراب، في صحيفة «يديعوت أحرونوت»: «هناك الألوف لا يجدون ربع ما تجده في حياتك، إنهم يمتهنون أعمالاً مؤقتة، لا تسد رواتبها إيجار منازلهم، أو فواتير الكهرباء، ولا جوعهم المتزايد. يعيشون في منازل صغيرة، ولا يجدون ثمن الدواء، لكنهم محاطون بالعنف، وتجار المخدرات. وأمام ذلك مؤسسات الدعم، هي التي تهتم بهم فحسب، محاولة تغيير حياة ربع المواطنين الإسرائيليين الواقعين تحت قسوة الفقر...وللأسف فإن الحكومة الإسرائيلية لا تفعل شيئًا، فتتبنى سياسة إنتهازية، منفصلة عن حاجات الجمهور الأصيلة، تعتمد

على عدم توفير الأولويات. ويؤكد ذلك تقرير الضمان الاجتماعي، لعام ٢٠٠٦، الذي يشير إلى أخبار جيدة، وهي الارتفاع في منسوب الفقر»!

حاولت صحيفة «يديعوت أحرونوت» تقديم أسباب لذلك الفقر، مثل عدم استطاعة بعض الإسرائيليين الإلتحاق بأي عمل. وحتى الذين يحصلون على وظائف يتقاضون رواتب قليلة، كان متوسطها ٩٤٠ , ٥ شيكل، عام ٢٠٠٥، في القدس، و٢٨٧ , ٧ شيكل، في تل أبيب. وفي أكتوبر ٢٠٠٧ بلغت نسبة البطالة ٢٠٠ ألف فرد -أي ٩ , ٦٪- وتعد نسبة جيدة إذا ما قارناها بنسبة فترة الإنتفاضة التي أدت لتزايد معدلات البطالة، فسببت مضار للاقتصاد الإسرائيلي.

السؤال الذي يطرح نفسه وهو كيف أنهم يتقاضون راتب سبعة آلاف شيكل، ورغم ذلك يعانون من الفقر؟ هذا ما أجابتنا عليه صحيفة «هآرتز»، وبررته بانخفاض قيمة الشيكل، حيث كتب جاي رولينيك: «قُل الحقيقة :هل أنت متعب ماديًا؟ هل تشتري الدولارات؟ هل تحول نقودك من الدولار إلى الجنية الإسترليني، أو إلى اليورو الأوروبي؟. من منا كان يقرأ الأخبار الاقتصادية، بحرص شديد، طوال الفترة الماضية، وهو خائف؟...فالتضخم يطرق أبواب إسرائيل، منذ أنتعش سوق الإستثمار، وجذب مستثمرين من الخارج، يدخلون أسواقنا بالدولار...مما يعني أنه سيصبح لدينا أتلال من الشيكل، قد تنهار علينا، ونُدفن تحتها..ومع مرور الأيام يتزايد جبل الشيكلات، ويهدد الاقتصاد الإسرائيلي».

أسهم في زيادة المشكلة، ما قامت به السلطات من المساواة في قيمة الضرائب بين المشروعات المحلية -التي تستخدم الشيكل- وبين الاستثمارات الدولية، التي تعتمد على عملات أخرى، وبالتالي اتجه الإسرائيليون إلى تحويل رأس مالهم من الشيكل إلى عملات أخرى، طالما لم يعودوا يؤمنون بقيمة العملة المحلية».

لعل من أسوأ نتائج المشكلة الاقتصادية أن تظهر السوق السوداء في الطب، كما كتبت صحيفة «هآرتز» لعرقلة وتأخير عمليات العيون للآلاف من الإسرائيليين، بناء على انتقاء الأطباء للمرضى، من قائمة يرتب فيها كل مريض بموعد محدد للعملية. المشكلة تكمن في أن من يدفع أكثر، يتم تقديم موعد عمليته.

أكدت «هآرتز» أن سوق الطب السوداء في المستشفيات الإسرائيلية لم تعد سرًا، فالأطباء يتجاوزون القانون، مخترقين قيمة المساواة في الرعاية الطبية، خاصة في ظل ميزانية صحية تبلغ ٢٠ بليون شيكل، يخصص منها ٥ مليون شيكل لميزانية المستشفيات، ويأخذ منها قطاع الدواء في وزارة الصحة ٩٠٠ مليون، فيتبقى ٧٠٠ مليون شيكل يُنفق، سنويًا، على الدواء، و٣٠٠ مليون شيكل أخرى لا يتم تحصيلها، أساسًا، من المرضى الذين يُعالجون بثمنها في المستشفيات، لكنهم لا يدفعون، أبدًا، ويعتبرونها ديونًا مفقودة، طالما أنه لم يسع أحد لجمعها.

تحاول المظاهرات إستعادة بعض الحقوق، مثل «المظاهرة الصامتة ضد الفقر» التي رتبتها منظمة «لاتيت» في ميدان رابين في أغسطس ٢٠٠٧ باستخدام عرائس بيضاء بناء على إطلاعها على الواقع من حلال جمع كثير من التبرعات للأسر وهو الأمر الذي أكده تقرير الأمن القومي في تلك الفترة من أنه هناك ١،٦٣٠،١٠٠ إسرائيلي تحت خط الفقر بينهم ٧٧٥،٤٠٠ طفل.

أمام هذا الفقر الواضح، كيف يكون وضع الأسعار؟! فعلى الرغم من ارتفاع رواتبهم، نظريًا، فإنها لا تكفي متطلبات حياتهم. وشهد أكتوبر ٢٠٠٧ محاولة من وزير التجارة والقوى العاملة لإلغاء دعم الدولة على الخبز، فبدأت المخابز تخطط لرفع سعر الخبز ٥٠٪ مما أدى لتراجع الوزير في نوفمبر عن قرار إلغاء الدعم الذي علق عليه بعض الخبازين قائلاً: «ستستمر حاجتنا لرفع سعر الخبز لأن نسبة

خسارتنا في كل رغيف، مدعم، الضعف».

المظاهرة الصامتة للجائعين

الأمر الغريب، حقًا، هو ارتفاع معدل شراء الإسرائيليين للملابس، والأحذية، والأجهزة الكهربائية، والبرمجيات، خلال عام الحرب اللبنانية (٢٠٠٦)، الذي شهد ارتفاعًا في معدلات استخدام كروت الإئتمان، لشراء تلك الأشياء، وفقًا لما أعلنه مركز الإحصاء المركزي. وذلك على عكس أشياء كثيرة، تراجعت، بسبب الحرب اللبنانية، مثل السياحة، والعقارات!

علقت صحيفة «جيروسالم بوست» أن عام ٢٠٠٧ شهد تدفقًا مستمرًا من المشترين الأجانب، خاصة أمام ضعف السوق في الولايات المتحدة الأمريكية، على أثر قوة الجنيه الإسترليني في مواجهة دولار الولايات المتحدة الأمريكية، كما قوّىَ موقف (إسرائيل) أمام المملكة المتحدة، التي تشهد عدة عمليات إرهابية، فأقبل اليهود البريطانيون على إسرائيل، للشراء، على الرغم من زيادة أسعار الشقق، والتي يتوقع مزيد من الزيادة لها، في عام ٢٠٠٧.

لا يخلو هذا الموضوع من الطرائف الأخرى، فالإسرائيلي أثبت -رغم مشاكله الاقتصادية- إنه ثرثار، حيث أنفق الإسرائيليون أكثر من ٣٠ بليون دقيقة في إجراء المكالمات الهاتفية، في عام ٢٠٠٦، وذلك ما حصرته دراسة «بيليفون»، التي توصلت

إلى أن الإنسان في العالم يقوم بمكالمة صباحًا، وأخرى مساءً، وربما أحيانًا في ساعات الزحام، وينخفض عالميًا معدل استعمال الهاتف، بعد الساعة السابعة والنصف، أما في (إسرائيل)، فالمكالمات على مدار اليوم مستمرة، لا تنخفض إلا بعد الساعة الحادية عشر فحسب، كما يفضل الإسرائيليون استخدام هواتفهم المحمولة، حتى وهم في منازلهم. وتأتي (إسرائيل) في المركز الثامن، في مدة المكالمات التي يكون متوسطها ١٨ دقيقة، شهريًا، لكل متحدث، بينما المتوسط العالمي يقف عند ٢٦٩ دقيقة للمتحدث، شهريًا.

شاري أريسون

يمكن إضافة إلى غرائب (إسرائيل)، التي تضم الكثير من الفقراء، والكثير من الأغنياء، أيضًا، حيث يوجد بها سبعة أغني أفراد في الشرق الأوسط، وذلك وفقًا لقائمة مجلة «فوربس» الأمريكية لأغنياء الشرق الأوسط، التي جاء على رأسها الوليد بن طلال، ثم رجل الأعمال الكويتي، ناصر الخرافي، وبعدهم جاء سبعة إسرائيليين، كالتالي: «رجل الأعمال ستيف ويرثيمير في المرتبة العاشرة، تبعه شاري أريسون، وهي المرأة الوحيدة في القائمة، وصاحبة بنك هابواليم، في المركز الحادي عشر، ثم ليف لفيف الذي دفع ٥٢٥ مليون دولار، نظير مبنى تاريخي في نيويورك، في أبريل ٢٠٠٧، في المرتبة الثانية عشر، ثم إسحق تشوفا، الذي أشترى فندق بلازا، عام ٢٠٠٥، نظير ٦٧٥ مليون دولار، كان في المرتبة الثالثة عشر، وشغل الأخوان يولي سامي عوفر المرتبة الرابعة عشر، وأخيرًا المنتج الهوليودي أرنون ميلشان في المرتبة العشرين».

مراتب أخرى تشغلها (إسرائيل) في لائحة التلوث، وتدهور أوضاع المياه، فتحاول الخروج من ذلك النفق عن طريق مقالب القمامة، ذلك الكنز الذي تحاول استغلاله لصالحها.

مشكلة المياه والتلوث

إنه الوقت من كل عام الذي نصلي فيه لأجل أن تسقط الأمطار. فبدون الأمطار لن نجد مياهًا كافية، لإبقائنا على قيد الحياة، رغم أهميتها لنا، فإنها، أحيانًا، تسقط، فتسبب لنا مشكلات كبيرة، كالنشع، على السقف، أو الأرضية، بسبب الأمطار التي تستقر مياهها في أكثر منطقة منخفضة، وتظل بداخل الرمال المبنية منها بيوتنا مع الأسمنت لتعرضها إلى الخطر، ويمكنك أن تحل ذلك من خلال عمل صيانة دائمة لبيتك، والإهتمام بطلاء بيتك. هذه إحدى مشكلات المياه والأمطار في (إسرائيل)، كما كتبها يوسف كرينسكي، في شهر ديسمبر ٢٠٠٦، في صحيفة «جيروسالم بوست».

« ن المياه في (إسرائيل) ليست نادرة، إلا أن الحكومة جعلتها كذلك. لقد حظيت (إسرائيل) بثلاثة مصادر كبيرة للمياه هي : بحر الجليل «طبريا»، والصخور الساحلية الحاوية للماء، وهي بمثابة مخزون ضخم تحت سطح الأرض، وتتبع شواطئ البحر المتوسط، ثم الجبل الصخري المائي (والذي يتواجد أسفل الصخور الجبلية للتلال في الضفة الغربية والحاوية لأنقى المياه).

« إن الاستخدام المنظَّم لهذه المصادر الثلاثة، مضافًا إليها الأمطار الشتوية قادر على تزويد (إسرائيل) بالمياه اللازمة لحاجة السكان، إلا أن الإستغلال غير المنظم لهذه المصادر الثلاثة جعلها غير كافية، وأسيء أستعمالها، لإن الضخ المتزايد من الصخور المائية الساحلية سيسمح بتدفق مياه البحر، لتطغى على المياه النقية، وقد أصبحت الآبار مالحة وغير صالحة للشرب حديثًا، وهذا ما يحدث الآن لبحيرة

طبريا، والتي هي جزء من وادي الأردن» [1].

يقول عن ذلك دكتور يوسف أميلش:

«إذا انخفضنا إلى نصف متر تحت الخط الأحمر، فإن البحيرة ستصبح مالحة، وسوف نفقد هذه البحيرة، لأجيال عدة» [2].

لم ينتظر الإسرائيليون كثيرًا، لتتحقق نبوءة نقص المياه، إذ أعلنت وزارة الموارد المائية، في أبريل ٢٠٠٧، عن انخفاض لمياه مترين عن المستوى الطبيعي لبحيرة كينيريت. بعد أن مرت بشتاء قاس جدًا. وتوقع المسئولون أن ترتفع ١٠ سنتيمتر، بقدوم الصيف، وذلك بعد أن ارتفعت، العام الماضي، إلى ١٣٠ سنتيمتر.

تلخصت مشكلة البحيرة في أن الأمطار لم تملأها إلا بـ٦٠٪، فقط، طوال الشتاء، بسبب استمرار الأمطار، طوال الشتاء، مما أدى إلى بقاء الأرض مبللة، وهذا يعني استمرار انزلاق المياه بعيدًا عن البحيرة إلى المناطق الأخرى المخفضة. ويتوقع أن يزيد الأمر سوءًا، مع زيادة درجة حرارة الكرة الأرضية.

وانهار جزء كبير من نظام المجاري، أو المصارف في (إسرائيل)، الذي بُني في معظمه، بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٠، وهذا يعني بأن أنابيب المجاري الصحية ترشح على أنابيب مياه الشرب، إلى المياه الجوفية. لقد عانى أولئك المقيمون في كريات شمونه، وهي بلدة على الحدود اللبنانية، فقد لاحظوا أن مياه الشرب داكنة، في أحد الأيام، وقد مرض، نتيجة ذلك، عشرات منهم، فقد كانت تتدفق مياه المجاري الصحية من حنفيات مياه الشرب.

---

(١) شميش، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٤.

في حيفا، عام ١٩٨٥، حدث ما هو أكثر خطورة، إذ تسمم نحو ٨٠٠٠ شخص، عندما تسربت مياه المجاري الصحية إلى مياه الشرب، وقد أصيب ٩٥ شخصًا بالتيفود. لقد كانت أسوأ كارثة مياه مرت على العالم الغربي، طيلة عشرين عامًا، وفي مارس ١٩٨٩ أصيب أكثر من ١٢٠٠ شخص، في مدينة حيفا، بالبهارسيا والديزنتاريا، نتيجة شربهم المياه المختلطة بالبراز. وفي صيف ١٩٩٠، كان على مجموع السكان في إقليم الساحل الجنوبي، بما فيها تل أبيب، أن يغلوا المياه، أو أن يواجهوا المصير نفسه، الذي أصاب سكان حيفا»[١].

تؤكد على شهادة الكاتب اليهودي، باري شميش، بيانات وزارة الصحة، التي تقول: «يتعرض أحد المصادر الثلاثة الرئيسة للمياه في إسرائيل، إلى خطر عدم ملاءمتها للإستعمال الآدمي. فعلى مدار العقد الماضي، تعرضت المياه الجوفية، التي تمثل خمس مياه (إسرائيل)، إلى مخاطر عديدة، فتم إغلاق ١٦٠ بئرًا، من بين ١٠٠٠ بئر، يمد المدينة بـ ٢٠٪، تقريبًا، من الإستهلاك السنوي للمياه.

السبب أن المياه الجوفية تتلوث عن طريق مياه المجاري أوالملوحة، الناجمة عن زحف البحر عليها، ووجود المخصبات الزراعية، والملوثات الصناعية، بما فيها المعدات الثقيلة، والمواد العضوية، المسببة للسرطان.

فعلى الرغم من عدم استمرار المخلفات الصناعية، في تلويث البيئة، فإنها تتخلص من مخلفاتها في تلك المناطق، بدفنها في الأعماق، وهناك بعض المواد التي تصل في غضون ساعات إلى مراكز تجمع المياه وأخرى تحتاج إلى عقود.

في الأعوام الأخيرة، تم اكتشاف محطات البترول كمصدر آخر لتلويث هذه المياه الجوفية، يقول باروخ ويبر، مدير بمكتب وزارة البيئة بتل أبيب: «اكتشفنا، مؤخرًا

(١) المصدر نفسه، ص٢٠٦-٢٠٧.

طبقة من الجازولين، بالقرب من محطة بنزين في منطقة تل أبيب، موجودة على عمق ٤ متر من المياه الجوفية الموجودة. سبب آخر لتلويث الآبار، حدث في ٢٠٠٧، حين فشلت القوات العسكرية في إعادة إصلاح بعض الأراضي، مما أدى إلى تلويث البيئة، وتسريب بعض الملوثات للمياه الجوفية، في الموقع، مما سيؤثر على الآبار، التي سيحفرونها بالموقع للشرب. ليتم إغلاق بذلك ٨٨ بئرًا - أي أكثر من نصف الآبار- الموجودة بتل أبيب، منذ عام ١٩٨٠.

وصل التلوث إلى الهواء، أيضًا، حيث أثبت تقرير وزارة البيئة، لعام ٢٠٠٦، أن ٤٦٪ من المصانع، تجاوزت معدلات لتلوث للهواء، وإن اعتبرت هذه النسبة، أقل من عام ٢٠٠٥، بنسبة ٢٠٪. وأثر هذا التلوث، وفقًا للتقرير، بشكل مضر على الكلى، والقلب، والكبد، والجهاز التنفسي، والعصبي، ويؤدي لإضطرابات في العين، والحلق.

أما عن تلوث الشوارع فخرجت (إسرائيل)، عام ٢٠٠٨، بإحصائية تقر أن ثلاثة ملايين حقيبة بلاستيكية يتم التخلص منهم، أو إلقاؤها في الشوارع، وهم ما يكلف الإقتصاد الإسرائيلي خسائر، جعلت (إسرائيل) تفكر في تبني أسلوب يجعل المستهلك هو الذي يتكلف ثمن الحقائب المتخلص منها.

طريقة أخرى حاول الكيان الصهيوني التخلص من قمامته بها في ٢٠٠٨، فاستغل مقلب «أبو ديس» للقمامة في القدس، في تحويل المهملات إلى غاز الميثان، الذي يتم تحويله إلى طاقة.

المرض الأخطر هو السرطان، الناجم عن التلوث، حيث يموت- كما ذكر تقرير وزارة الصحة- سنويًا ١،٢٠ إسرائيليًا، بسببه. ويكتشف يوميًا في (إسرائيل) ٢٥ ألف حالة سرطان جديدة، منها ٤٥٠ حالة إصابة أطفال، لتكون أعلى نسبة

سرطان في الثدي، يليه سرطان القولون، ثم البروستاتا، فسرطان الرئتين، يليه الجلد، فالمثانة، وسرطان المخ.

أمراض أخرى أخطر على أي مجتمع، هي الأمراض الثقافية، التي لنطلع على طبيعتها في (إسرائيل)، يجب أولاً أن نحاول رؤية خريطة لتلك الحياة الثقافية؛ الأدبية، والفنية، والإعلامية.

◆◆◆

obeikandl.com